

المدعج والحجرف يفكان التشابك بين «التجارة» و«هيئة الأسواق»



إسماعيل أبو عتيبة

المدعج والحجرف يتوسطان فريق عمل «التجارة»، و«أسواق المال» عقب توقيع اتفاقية فك التشابك



د.عبد المحسن المدعج ود.نايف الحجرف يتبادلان العقود عقب توقيع عليها

إلى طول الدورة المستندية من خلال تحديد الملفات والمعاملات التي ستكون بحوزة «التجارة» وما ستكون بحوزة «أسواق المال» بناء على القانون ولائحته التنفيذية. وأشار د.الحجرف إلى أنه سيتم تشكيل فريق مكون من الجهتين المتابعة والتنفيذ ومراعاة ما يظهر من مستجدات يجب أن تؤخذ بالاعتبار.

لسنة 2010 وضوح في آليات التعامل والتعاون والتواصل مع الجهات وفقاً للمتطلبات المختلفة، خاصة أن الرقابة المزدوجة تمثل هاجساً لهذه الجهات. وقال د.الحجرف إن المذكرة ستفسر الكثير من الإجراءات التي استمعنا إليها من جميع الجهات التي يطبق عليها القانون، لافتاً إلى أنها راعت تجنب الأسباب التي تؤدي

من جهة، أكد رئيس مفوضي هيئة أسواق المال د.نايف الحجرف حرص «هيئة الأسواق» من أول يوم على التواصل مع الجهات الرقابية للوصول إلى مذكرة فك التشابك الرقابي. ووصف د.الحجرف المذكرة بأنها بمنزلة تنسيق كامل بين الجهات الرقابية في الدولة وتعطي الجهات المعنية بتطبيق القانون 7

مذكرة فك التشابك قصر الدورة المستندية وحرص فيما يتعلق بالشركات المدرجة تحديداً والمتعاملين في هيئة أسواق المال عن طريق البورصة، فهي الآن مرجعيتهم وكل ما يحتاجونه بات لدى الهيئة، لافتاً إلى أنه في الفترة الماضية وقعت هيئة أسواق المال مذكرة مشابهة مع البنك المركزي. حرص هيئة أسواق المال

يجب أن تحصل على موافقة هيئة أسواق المال في الأمور التي تتعلق بالإدراج، لافتاً إلى وجود اشتراطات موضوعة من قبل الهيئة في هذا الأمر، مشيراً إلى أنه عند التقدم بطلب عقد جمعية عمومية غير عادية هناك بعض الإجراءات التي تتطلبها الهيئة وبعد موافقتها تعقد الجمعية العمومية في مقر وزارة التجارة. وأشار المدعج إلى أن توقيع

الجهتين وهو وقت وجهه ضائع، ولذلك أصبحت «هيئة الأسواق» هي الجهة الرقابية على المحافظ والصناديق والشركات المدرجة، أما الشركات غير المدرجة التي تتعامل في الأوراق المالية فيدقق عليها من الهيئة وتظل تحت رقابة ومتابعة وزارة التجارة. وقال ان الجمعيات العمومية للشركات المدرجة

المدعج: الدورة المستندية ستنتهي من خلال شبك واحد
الحجرف: الرقابة المزدوجة كانت تمثل هاجساً

ما الدول الخاسرة والرابحة من انهيار أسعار النفط؟

هل يستطيع النفط الصخري ري ظمأ الدول العطشانة؟

تقرير

«كامكو»: تراجع إنتاج «أوبيك» بـ1,4%

بالغا 30,5 مليون برميل يومياً في نوفمبر الماضي

3,17 مليون برميل في عام 2014 الحالي. إضافة إلى ذلك، تمت مراجعة التوقعات الخاصة بإجمالي الطلب العالمي على النفط لعام 2015 وتم خفض توقعات معدل نمو الطلب بمقدار 0,07 مليون برميل مقارنة بتوقعات الشهر السابق ومن المقدر أن يرتفع الطلب إلى معدل أعلى من العام السابق، بزيادة مقدارها 1,12 مليون برميل مقارنة بمستواه في عام 2014 ليصل إلى حوالي 92,26 مليون برميل يومياً. كما تمت مراجعة وتعديل توقعات إجمالي المعروض النفطي من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك بزيادة مقدارها 40 مليون برميل يومياً بالمقارنة مع توقعات الشهر السابق، ومن المقدر أن تبلغ 55,95 مليون برميل يومياً بحلول نهاية عام 2014 الحالي، بزيادة مقدارها 1,72 مليون برميل أو ما يوازي 3,17%. ويعود سبب النمو هذا بصفة أساسية إلى ارتفاع المعروض النفطي من الأميركيتين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي يقدر أن يرتفع معروضهما بمقدار 1,54 مليون برميل يومياً خلال عام 2014.

ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في المعروض النفطي من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2015 ليرتفع المعروض بمقدار 1,36 مليون برميل يومياً وصولاً إلى 57,21 مليون برميل يومياً أي تعديل تقديرات النمو بزيادة مقدارها 0,12 مليون برميل عن مستواها السابق، وثاني هذه التوقعات مدعومة بصفة أساسية بارتفاع المعروض النفطي من دول الأميركيتين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول أميركا اللاتينية والصين.

كما تراجع إنتاج الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بحوالي 1,4% خلال شهر نوفمبر ليصل إلى 30,56 مليون برميل يومياً مسجلاً تراجعاً مقداره 424 ألف برميل يومياً بالمقارنة مع مستواه في الشهر السابق، ويعزى هذا الانخفاض بصفة أساسية إلى انخفاض الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي، وليبيا، وأنجولا ليصل مجموع إنتاجهم إلى 0,570 مليون برميل يومياً خلال شهر نوفمبر، ومع ذلك تمت موازنة هذا التراجع بارتفاع الإنتاج النفطي في العراق وبنجيريا. انخفضت القدرة الإنتاجية لمنظمة أوبك خلال شهر نوفمبر 2014 ليصل معدل الإنتاج إلى حوالي 82% مقارنة مع 83,1% للشهر السابق، بينما وصلت القدرة الإنتاجية للمملكة العربية السعودية وهي أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك إلى حوالي 77,2% من قدرتها الإجمالية بينما وصلت في العراق إلى 91,8%. من جهة أخرى، بلغ إجمالي فائض القدرة الإنتاجية للدول من منظمة أوبك العالمية حوالي 6,7 ملايين برميل يومياً أو ما يعادل 18% من إجمالي القدرة الإنتاجية.

وفي تحليل للمعدل الشهري لحجم إنتاج النفط الخام منذ بداية العام من قبل أوبك يتبين أنه انخفض بنسبة 1% أو ما يعادل 294 ألف برميل يومياً ليصل معدل الإنتاج إلى 30,34 مليون برميل يومياً مقارنة مع معدل إنتاج بلغ 30,64 مليون برميل يومياً للفترة نفسها من العام الماضي. واستقرت حصة المملكة العربية السعودية من الإنتاج النفطي خلال شهر نوفمبر عند 31,6% مسجلة 9,65 ملايين برميل بالمقارنة مع 9,75 ملايين برميل في شهر أكتوبر، تلتها في الترتيب العراق بحصة تقدر بنسبة 11% (أو 3,35 ملايين برميل يومياً) في حين شكلت حصة كل من الكويت والإمارات ما يعادل 9,2% (أو 2,8 مليون برميل يومياً)، ومن ناحية ثانية، تراجعت حصة إيران من الإنتاج النفطي إلى 9,1% بالمقارنة مع مستواها في الشهر السابق البالغ 10,4% في حين سجلت ذات معدل الإنتاج المسجل في الشهر السابق. وشكلت حصص الإنتاج النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة 58,4% أو ما يعادل 15,9 مليون برميل يومياً من إجمالي إنتاج دول الأوبك الإحدى عشرة.

قال تقرير شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) إن أسعار النفط استمرت في التعرض لضغوط متزايدة بسبب زيادة المعروض النفطي في شهر نوفمبر من العام 2014، حيث تراجعت بشكل كبير للشهر الخامس على التوالي على جميع المستويات، فيما يعد أطول سلسلة من الخسائر المتتالية منذ بدء الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ويشير الانخفاض المستمر في أسعار النفط إلى ارتفاع حجم الضغط السلبي والمتزايد على أسعار النفط الخام العالمي، حيث مازالت الزيادة في المعروض تفوق بكثير حجم الطلب على النفط. وأوضح التقرير أن متوسط سعر سلة النفط لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تراجع إلى أقل مستوى لها منذ أربع سنوات خلال شهر نوفمبر حيث وصل متوسط سعر البرميل إلى حوالي 75,57 دولاراً، وهو أدنى مستوى له منذ شهر يوليو من العام 2010، مسجلاً انخفاضاً كبيراً مقداره 9,5 دولاراً للبرميل، كما انخفض بنسبة 11,2% عن السعر المسجل في الشهر السابق عندما بلغ متوسط سعر البرميل 85,06 دولاراً للبرميل، وأنهى تداولات الشهر عند سعر منخفض بلغ 68,69 دولاراً للبرميل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن سعر النفط لسلة أوبك شهد تراجعاً كبيراً فاق تراجع شهر نوفمبر حيث شهد الأسبوع الأول من شهر ديسمبر تراجعاً حاداً بلغت نسبته حوالي 13,1% أو ما يعادل 10 دولاراً للبرميل ليصل سعر البرميل إلى 62,33 دولاراً في 9 ديسمبر من عام 2014 الجاري كما بلغ متوسط سعر البرميل حوالي 65,65 دولاراً وهو أدنى مستوى وصل إليه منذ منتصف عام 2009. تراجع سعر النفط لسلة أوبك بشكل مخيف خلال الفترة الممتدة من نهاية يونيو 2014 حتى 9 ديسمبر 2014، حيث انخفض سعر النفط بحوالي 42,24 دولاراً ما يشير إلى استمرار ضغوط زيادة المعروض على أسعار النفط الخام بجميع أنواعه.

وفي تحليل لمعدل السعر منذ بداية العام، يتبين أن معدل سعر النفط لسلة أوبك قد وصل إلى 99,57 دولاراً للبرميل منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر نوفمبر بالمقارنة مع معدل سعر وصل إلى 105,72 دولاراً للبرميل خلال الفترة نفسها من عام 2013، أي بنسبة تراجع بلغت 5,8%. من جهة أخرى، انخفض معدل سعر برميل النفط الكويتي إلى 73,9 دولاراً للبرميل، مقابل 84,6 دولاراً للبرميل في شهر أكتوبر، بتراجع بلغت نسبته حوالي 12,6% وأنهى تداولات الشهر عند سعر منخفض مقداره 65,07 دولاراً للبرميل متراجعا بحوالي 19,8% بالمقارنة مع سعر الإغلاق المسجل في شهر أكتوبر والبالغ 81,1 دولاراً للبرميل. إضافة إلى ذلك، واصلت أسعار النفط في الهبوط وانخفضت بحوالي 12% خلال الأيام القليلة الأولى من شهر ديسمبر لتصل إلى 62,1 دولاراً للبرميل في 10 ديسمبر 2014، من جهة ثانية، في المقابل، انخفض أيضاً معدل سعر برميل النفط الأوروبي برنت ليصل إلى حوالي 79,3 دولاراً مقارنة بمتوسط السعر المسجل في شهر أكتوبر والبالغ 87,4 دولاراً للبرميل. وأنهت السلة للنفط الأوروبي تداولات الشهر عند سعر 71,89 دولاراً للبرميل، بانخفاض بلغت نسبته 14,6% بالمقارنة مع سعر الإغلاق المسجل في الشهر السابق والبالغ 84,17 دولاراً للبرميل.

وذكر التقرير أنه تمت مراجعة وتعديل توقعات إجمالي نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2014، حيث تم خفض معدل النمو بمقدار 0,12 مليون برميل يومياً بالمقارنة مع توقعات الشهر السابق، في حين يقدر نمو الطلب حالياً بنحو 0,93 مليون برميل يومياً، بارتفاع تبلغ نسبته 1,4% ليصل إلى 91,13 مليون برميل بالمقارنة مع 90,20 مليون برميل في عام 2013. ووفقاً للتقرير الشهري الصادر عن منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، انخفض الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بمقدار 90 تربيون برميل يومياً، واستقر عند 0,30

فهناك دلائل كثيرة على ان هناك هزة تدريجية بالفعل في الطريق، فأسعار أسهم الشركات المختصة في مجال النفط الصخري منبت بضربة قد تؤدي بحياتها، حيث ان هناك الكثير من هذه الشركات مكبل كاملها بالديون تصل إلى علو الأبراج الشاهقة، ذلك منذ قبل بدء أسعار النفط في الهبوط، والكثير منها كان يستثمر في آبار جديدة، ففي ظل انخفاض إيراداتها بسرعة فإنها ستجد نفسها تعمل فوق طاقتها لتواجه موجة من حالات الإفلاس المرجحة. وهذا بدوره سيؤثر سمة النفط الصخري بين المستثمرين.

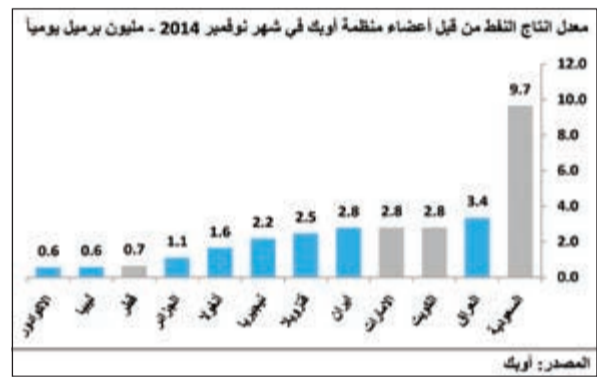
حتى ان الناجين منهم قد يجدون الأسواق مغلقة في وجوههم من أجل إيجارهم على تقلص نفقاتهم لتتناسب مع إيراداتهم من بيع النفط، وكون ان عمر استخراج النفط من آبار النفط الصخري قصير الأجل (فان انخفاض الإنتاج يمكن ان يصل إلى 60 إلى 70% خلال السنة الأولى) فاي تباطؤ في الاستثمار سوف يترجم بسرعة إلى انخفاض في الإنتاج.

الأهم من كل ذلك هو ان الاستثمار في النفط الصخري يأتي بزيادات صغيرة، كذلك ان تحول النفط التقليدية الكبيرة التي لم يتم استغلالها بعد تميل إلى أن تكون في مناطق يصعب الوصول إليها فمثلاً قد تكون على عمق كبير تحت المحيط أو مرتفعة جداً كما في القطب الشمالي أو كليهما.

فقد استغرقت شركة اكسون موبيل الأمريكية وروسنفت الروسية مؤخرًا شهرين وأكثر من 700 مليون دولار في حفر بئر واحدة في بحر كارا شمال سيبيريا فعلى الرغم من أنها وجدت النفط إلا أن الأمر سيستغرق سنوات ويكلف المليارات.

فيما على النقيض من ذلك فإن آبار النفط الصخري يمكن حفرها في أقل من أسبوع بتكلفة تصل إلى 1,5 مليون دولار فقط، لكن يظل السؤال الوحيد هو: كيف تتم معرفة عدد الآبار التي يجب حفرها؟ فصناعة استخراج النفط باتت مثل مصانع المشروبات، فكلما كان العالم عطشان حفرت الآبار لاستخراج المزيد.

واختتم تقرير «الايكونومست» أن أسواق النفط ستكون أكثر عرضة للصدمات السياسية فالحرب في الشرق الأوسط أو الأحداث الروسية قد ترسل الأسعار لأعلى، والنفط الصخري الأميركي هو منافس حقيقي إلى السعودية كمنتج هامشي للنفط في العالم، مما يجب معه الحد ليس فقط من تقلبات أسعار النفط فحسب لكن أيضاً للاقتصاد العالمي. وقد ثبت من ذلك ان صناعتي النفط والتمويل هما فقط من الصناعات القادرة على إرسال العالم إلى الركود، فواحدة منهما ونقصا في العرض مما سيدفع الأسعار لأعلى مجدداً.



المصدر: أوبك

منطقة البورو والهند واليابان وتركيا تستمتع بالانخفاض الكبير في أسعار النفط، فمذ بدأ الانخفاض وهي تستغل فروقات الأسعار لديها في الاستثمار في الصناديق السيادية الخاصة بها، مما سيرفع إجمالي الناتج المحلي لهم وبالتالي العالمي، وللتأكيد فإن استمرار انخفاض أسعار النفط سيخفض من التضخم الذي هو بالفعل منخفض إلى المزيد من الانخفاض، مما سيُسرع من البنوك المركزية إلى المزيد من السياسات المالية اللمنة، فمؤخراً أعلن البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي عن تأجيله لرفع الفائدة مدة أطول، كذلك البنك المركزي الأوروبي أبدى تأنيبه بالنسبة لبرنامج شراء السندات السيادية.

من الخاسر والرابح؟ بالطبع سيكون هناك دول خاسرة وهناك دول أخرى رابحة من انهيار أسعار النفط، فالدول المنتجة للنفط خاصة تلك الدول التي تعتمد ميزانياتهم على أسعار النفط المرتفعة ستواجهها مشكلات.

فقد شهد الرويل الروسي مؤخرًا خسائرًا فيما تبدي التوقعات بالنسبة لاقتصاد الدب الروسي غير واضح المعالم، كذلك نيجيريا التي اضطرت إلى رفع أسعار الفائدة وإعادة تسعير عملتها، إلى جانب فنزويلا التي بالفعل اقتربت من الإعلان عن التخفيف عن سداد ديونها، فمشهد التخفيف عن السداد وسرعة وقيمة انخفاض أسعار النفط أحدثت فرحاً وشعوراً بالخوف لدى الأسواق العالمية، لكن يبدو بوضوح ان الشكل العام جراء تأثيرات انخفاض أسعار النفط إيجابية.

وعن مدى الإيجابية وإلى أي مدى ستستمر جراء انخفاض أسعار النفط، هذا هو موضوع الخلاف المستمر بين «أوبك» ومستخرجي النفط بالولايات المتحدة، فهناك عدد من أعضاء منظمة أوبك يريدون استمرار انخفاض الأسعار لخفض إنتاجهم أملاً منهم في دفع الأسعار لأعلى مجدداً، لكن يبدو ان السعوديين لديهم تكتيك آخر وهو جعل الأسعار تنخفض مما سيكسب منجني النفط الأكثر إنتاجاً وتكلفة في عمليات استخراج النفط وقد يضطروهم ذلك للتوقف عن العمل لما سيكتسبونه من خسائر مما سيدفع قسوراً في الإنتاج ونقصاً في العرض مما سيدفع الأسعار لأعلى مجدداً.

فوفقاً لما أوضحته منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» فإن هدفها الأساسي هو الحفاظ على أسعار النفط في أسواق النفط العالمية، التي كان أدائها غير جيد خلال الأشهر الماضية، حيث بلغ سعر برميل النفط في شهر يونيو الماضي 115 دولاراً ليهبط بعد ذلك إلى ما دون الـ 60 دولاراً للبرميل، فمعدل الانخفاض الـ 40% في سعر البرميل يرجع لسبب رئيسي وهو تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ما أدى إلى انخفاض معدلات الاستهلاك لدى الأسواق إلى أقل من المتوقع، في حين ظل الإنتاج أكثر مما نتوقعه الأسواق، مما تسبب في زيادة المعروض على الطلب، وذلك وفق مجلة الإيكونوميست الاقتصادية.

لكن السبب الأكبر يعود إلى أصحاب حقول النفط في شمال داكوتا وتكساس في الولايات المتحدة الأميركية، فخلال السنوات الأربع الماضية كان سعر البرميل يخطئ عند 110 دولاراً للبرميل، اتجهوا وقتها لاستخراج النفط من الصخر الذي اعتبر في وقت سابق أنه غير مجد.

ومع العمل الجاد من قبل منتجي النفط الصخري وصل عدد الآبار التي تم حفرها منذ عام 2010 إلى 20 ألف بئر، أي أكثر من 10 مرات من الحقول الموجودة في المملكة العربية السعودية، ليرفع بذلك إنتاج الولايات المتحدة الأميركية من النفط بمعدل الثلث، ليصل إنتاجها إلى 9 ملايين برميل في اليوم أقل من إنتاج السعودية اليومي بـ 15 مليون برميل فقط.

فالتنافس بين الشيوخ (يقصد هنا دول الخليج العربي المنتجة للنفط) ورجال النفط الأميركيين نقلت العالم إلى عالم به فائض نفطي بدلاً من عالم يعاني من تعطش في إنتاج النفط.

انخفاض أسعار النفط يمانع حقن النمو الاقتصادي العالمي بالاندريالين، فانخفاض سعر برميل النفط بأكثر من 40 دولاراً سيحول نحو 1,3 تربيون دولار من الدول المنتجة للنفط إلى الدول المستهلكة للنفط، مما قد يتسبب في إعادة هيكلة للاقتصاد العالمي، ففي عام 2013 كان ينفق قائدو المركبات في الولايات المتحدة 3000 دولار سنوياً على تمويل سياراتهم بالبنزين ليقوموا بذلك في الوقت الحالي إلى 800 دولار سنوياً أقل بمعدل 72% في معدلات الإنفاق. وبالتالي فإن الدول الكبرى المستوردة للنفط مثل دول

مدحت فاخوري
في ظل الانهيارات الحادة التي تشهدها أسعار النفط يمر العالم حالياً بإعادة هيكلة للاقتصادات في ظل الانخفاض المستمر للأسعار، فهناك بعض الصناعات ستتكبد موجة من الهبوط، لكن على الرغم من ذلك ستظل الأسواق العالمية تعمل بصورة جيدة.

فوفقاً لما أوضحته منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» فإن هدفها الأساسي هو الحفاظ على أسعار النفط في أسواق النفط العالمية، التي كان أدائها غير جيد خلال الأشهر الماضية، حيث بلغ سعر برميل النفط في شهر يونيو الماضي 115 دولاراً ليهبط بعد ذلك إلى ما دون الـ 60 دولاراً للبرميل، فمعدل الانخفاض الـ 40% في سعر البرميل يرجع لسبب رئيسي وهو تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ما أدى إلى انخفاض معدلات الاستهلاك لدى الأسواق إلى أقل من المتوقع، في حين ظل الإنتاج أكثر مما نتوقعه الأسواق، مما تسبب في زيادة المعروض على الطلب، وذلك وفق مجلة الإيكونوميست الاقتصادية.

لكن السبب الأكبر يعود إلى أصحاب حقول النفط في شمال داكوتا وتكساس في الولايات المتحدة الأميركية، فخلال السنوات الأربع الماضية كان سعر البرميل يخطئ عند 110 دولاراً للبرميل، اتجهوا وقتها لاستخراج النفط من الصخر الذي اعتبر في وقت سابق أنه غير مجد.

ومع العمل الجاد من قبل منتجي النفط الصخري وصل عدد الآبار التي تم حفرها منذ عام 2010 إلى 20 ألف بئر، أي أكثر من 10 مرات من الحقول الموجودة في المملكة العربية السعودية، ليرفع بذلك إنتاج الولايات المتحدة الأميركية من النفط بمعدل الثلث، ليصل إنتاجها إلى 9 ملايين برميل في اليوم أقل من إنتاج السعودية اليومي بـ 15 مليون برميل فقط.

فالتنافس بين الشيوخ (يقصد هنا دول الخليج العربي المنتجة للنفط) ورجال النفط الأميركيين نقلت العالم إلى عالم به فائض نفطي بدلاً من عالم يعاني من تعطش في إنتاج النفط.